اليمين المتطرف في أوروبا: المرجعيات الو اقعية وسراب الهيمنة

The Far Right in Europe: Realistic references and the mirage of hegemony

أ.د. أحمد رنيمة

– جامعة وهران 1 أحمد بن بلة - قسم التاريخ وعلم الآثار- الجزائر

Ahm.renima99@gmail.com

تاريخ الاستلام: ..2025/.11./03 تاريخ القبول: ..2025/.11./26 تاريخ النشر: .2025/.12./20

ملخص:

عرفت البلدان الغربية صعودا مثيرا لظاهرة ما يعرف باليمين المتطرف، وهي حركات ذات نزعات قومية وطنية مرتبطة بأصول تاريخية عرقية وثقافية، نتجت بسبب المتغيرات الاقتصادية والسِّياسية التّي عرفتها أوروبا خلال القرن التّاسع عشر الميلادي بسبب انفتاح القارة على بلدان العالم الأخرى من أجل الاستيطان والهيمنة وتغذية الصّناعات المتنامية بالمواد الأولية والبحث عن الأسواق، وبعد الحرب العالمية الأولى التي أحدثت انهيارا للمنظومة السُّكانية، حدثت هجرة معاكسة لما حدث في القرون السّابقة من خروج الأوروبيين للاستيطان خارج القارة، بحيث صارت أوروبا بحاجة ماسة إلى طاقات بشرية هائلة لتغذية الحرب وإعادة الاعمار، وفي ظلِّ توافد أعراق مختلفة من المستعمرات ومحاولة اندماجها في المجتمع الأوربي وفشل سياسات التّوفيق بين الحاجة إلى العمالة ومواجهة التحّول العميق لبنية أصول السّكان العرقية والثقافية، كان لزاما أن يحدث التّصادم بين المهيمنين على السياسة داخل البلدان الغربية وبين المطالبين بوقف الهجرة

وطرد الأجانب وإشعال النّعرة العنصرية. ومع الوقت تمكنت الكثير من تيارات اليمين المتطرف من تشكيل أحزاب سياسية ووصلت إلى السّلطة في كثير من بلدان أوروبا.

الكلمات المفتاحية

اليمين المتطرف، العنصرية، الاندماج، كره الاسلام، الأحزاب المحافظة، الشّعبوية، التّطرف.

Abstract

Western countries have witnessed a dramatic rise in the phenomenon known as the far right, which are movements with nationalist tendencies linked to historical ethnic and cultural origins. These movements resulted from the economic and political changes that Europe experienced during the nineteenth century AD due to the continent's openness to other countries of the world for settlement, domination, feeding growing industries with raw materials, and searching for markets. After the First World War, which caused a collapse in the population system, migration occurred in contrast to what had occurred in previous centuries when Europeans left to settle outside the continent. Europe became in dire need of enormous human energies to fuel the war and reconstruction. In light of the influx of different ethnicities from the colonies and their attempts to integrate them into European society, and the failure of policies to reconcile the need for labor and confront the profound transformation of the ethnic and cultural structure of the population, it was inevitable that a clash would occur between those dominating politics within Western countries and those demanding an end to immigration, the expulsion of foreigners, and the

ignition of racist sentiment. Over time, many far-right movements were able to form political parties and come to power in many European countries.

Keywords:

far-right, racism, integration, Islamophobia, conservative parties, populism, extremism

مقدِّمة:

إنّ نجاح اليمين المتطرف في أوروبا اليوم، لم يكون من فراغ، بل إنّه كان في طور التّكوين المتراكم منذ فترة طويلة. واليمين المتطرف هو مصطلح شامل يجسِّد الرّوابط العرقية بالخصوص وأيضًا الجغرافية المتنامية بين البعض من سكان أوروبا، ويتميز بالنّزعة القومية والاستبدادية. وهي شكل من أشكال القومية المعادية للأجانب، والتي ترى أنّ العناصر غير الأصلية تشكِّل تهديدًا للدولة القومية المتجانسة. ويشير الاستبداد إلى الإيمان بمجتمع منظم بشكل صارم، حيث يجب معاقبة كل أشكال الانتهاكات ضد"القانون والنّظام" بكل شدّة. ونتيجة لذلك، تتسم الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة بالإقصائية والهرمية، وغالبًا ما تتجلى في مجموعة من المعتقدات العنصرية والمتحيزة عرقيا والمعادية للمهاجرين وللمجتمعات غير المنسجمة داخليا أيضا.

تهتم هذه الورقة بتوضيح جوانب من نشأة وتطور إيديولوجيات اليمين المتطرف وكيف نمت في الأوساط المعزولة ثم سرعان ما اكتسحت السّاحة السِّياسية وحققت نجاحات مهمة في بعض البلدان في أوروبا، وكيف تكيفت مع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل هيمنة إيديولوجيا حتمية العيش المشترك بين الأوربيين من خلال الاتحاد وصهر المجتمعات داخل المنظومة الرأسمالية المتجاوزة للدولة القومية من دون العودة إلى نظام الدولة الإمبراطورية.

1- اليمين المتطرف: صعوبة ضبط المفاهيم

عانت دراسة الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة لسنوات من فوضى المصطلحات وغياب إطار مفاهيمي واضح. ومن ثمَّ، لم يقتصر الأمر على استخدام باحثين مختلفين لمصطلحات مختلفة لوصف هذه الجماعات السياسية، مثل اليمين المتطرف واليمين الشّعبوي، واليمين الراديكالي[1]، بل إنّ هناك أيضًا خلافات بشأن نوع الأسس الأيديولوجية التي تشكل نموذج اليمين المتطرف. علاوةً على ذلك، فإنّ خصوصيات الأنظمة السياسية المختلفة تسهِّل أيضًا حدوث ارتباك في ضبط المفاهيم. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، يشمل اليمين المتطرف أبعادًا دينية قوية، حيث أنه كثيرًا ما يتم استخدام الأيديولوجية الدّينية والتفّسير الأصولي للنّصوص المقدسة كمبرر للتّطرف اليميني. أما في أوروبا فيبدو أن دور الدّين أكثر هامشيةً وأقل حضورًا، ويتضِّح أنّ سياسات الهجرة والاندماج هي السِّمة المميزة للخطاب اليميني المتطرف[2]. وعلى الرغم من وجود في أوروبا وأمريكا وحتى إسرائيل عالمًا يمينيًا متطرفًا متماسكًا نسبيًا من حيث أصوله التاريخية ومبادؤه الأيديولوجية ومظاهره التنظيمية، بما في ذلك حضوره داخل النّظام السّياسي الشّرعي، إلا أنّه في الحالة الأمريكية هناك تنوعٌ أيديولوجيٌ وتنظيميٌ أكبر مقرونًا بحضور هامشي في المؤسسات السّياسية الرّسمية.

وعلى غرار محاولات الباحثين في مجال دراسة الظّاهرة الإرهابية في التّعامل مع غياب تعريف موحد متفق عليه للإرهاب، تطورت مقاربتان مفاهيميتان متكاملتان لوصف اليمين المتطرف. المقاربة الأولى تهدف إلى تعريف الحدِّ الأدنى القائم على مبدأ "القاسم المشترك الأدنى،" وتبحث عن الحدّ الأقصى من العناصر التي ميزت جميع

[1] - Hainsworth. Paul, "Introduction to the Extreme Right," in Paul Hainsworth ed. The Politics of the Extreme Right: From the Margins to the Mainstream, London: Pinter, 2000, pp1-17.

[2] - Mudde. Cass, *Populist Radical Right Parties*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007, pp11-14.

مظاهر النّشاط السِّياسي لليمين المتطرف. أما المقاربة الثانية فتحاول التّوصل إلى تعريف جامع يستند إلى "تصميم النظام الأكثر تشابهًا،" بحثًا عن أكبر عدد ممكن من أوجه التّشابه بين بعض أجزاء عناصر البحث.[3] وقد عكست المقاربة الثّانية في جوهرها محاولة لتوسيع حدود "العائلة الكبرى" لليمين المتطرف وتقليل حجم المناطق الرمادية بين اليمين السائد واليمين المتطرف. وعلى الرغم من أن معظم الدراسات كُتبت في سياق اقتراب أو وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة من السّلطة، وليس الجماعات العنيفة في حدِّ ذاتها، فإنّ هذه المجموعة من الدّراسات لا تزال مفيدة في بناء الحدود الأيديولوجية لمجتمع البحث في الدّراسات الحالية. ومن ثمُّ، فإنّ هناك تصورات للأطر المفاهيمية الأساسية والموسعة للأيديولوجية اليمينية المتطرفة.

2- أيديولوجيا اليمين المتطرف:

إذا كان هناك عقيدة أيديولوجية واحدة يوجد حولها إجماع شبه كامل بشأن أهميتها لفهم النّظرة اليمينية المتطرفة للعالم، فهي عقيدة القومية. من النّاحية التّاريخية، اتخذت الأدبيات المتعلقة بالقومية اتجاهات متنوعة وغنية للغاية، ولكنها عادة ما تشير في أشكالها المختلفة إلى الارتباط بين العرق والثقافة أو الهوية اللِّسانية والتّعبير السِّياسي، أو بعبارة أبسط، التّقارب بين إطار ثقافي وكيان سياسي.[4]

في سياق الرؤية اليمينية المتطرفة للعالم، تأخذ القومية شكلًا متطرفًا من التقارب الكامل بين نظام حكم أو إقليم وجماعة عرقية أو قومية واحدة. وهناك عنصران مطلوبان لتحقيق هذه الحالة من العقيدة القومية. العنصر الأول هو عنصر التجانس الداخلي، أي التطلع إلى أن يتشارك جميع سكان أو مواطني النظام السياسي في نفس الأصل القومي والخصائص العرقية. والثاني هو عنصر الحصرية الخارجية، أي التطلع إلى أن يقيم في الوطن جميع الأفراد المنتمين إلى مجموعة قومية أو عرقية

[3] - Mudde. Cass, op cit., pp13-15.

[4] - Smith Anthony D., *Nationalism and Modernism: A Critical Survey of Recent Theories of Nations and Nationalism*, London: Routledge, 1998.

معينة.[5] ويميل الخطاب المتعلِّق باليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التّركيز على العنصر الأول، وتوجد عدة تفسيرات لهذا الميل. أولاً، في سياق الدّيمقراطيات الليبرالية، فإنّ السّيطرة المحدودة على حركة السكان المغادرين للبلد بالمقارنة مع القدرة الأكبر على السيطرة على السكان الوافدين تجعل السياسات التي تعزز التجانس الداخلي أكثر قابلية للتحقيق من تلك التي تتعامل مع التفرد الخارجي. ثانيا، بما أن الوطن قد يكون العنصر الأكثر أهمية في ضمان استمرار وجود الأمة، فإنّ التركيز على حماية التجانس العرقي للسّكان المقيمين في الوطن أكثر من التركيز على ضرورة توحيد الجماعة بأكملها داخل إقليم واحد. وأخيرًا، فإنّ الأبعاد والآثار المختلفة للتجانس الداخلي تجعله جذابًا للجماعات اليمينية المتطرفة من حيث التعبئة السياسية. فالنّاس عادة ما يميلون إلى الاهتمام بتجانس محيطهم أكثر من الحاجة إلى تقليص حجم الشتات في أمتهم. وتمثل فكرة التجانس تطبيقًا أوسع لمفهوم التجانس الداخلي. حيث يرفض ذلك التجانس الداخلي دمج أولئك الذين يجسدون سمات عرقية وقومية مختلفة والاعتراف بهم كجزء من الأمة. بالإضافة إلى ذلك، يضيف مفهوم التجانس الداخلي معارضة التأثير الخارجي، سواء على أساس ثقافي أوديني أو معياري. ويُنظر إلى النفوذ الأجنبي على أنه تهديد لمجمل الأمة وتجانسها، ونتيجة لذلك، يُعتبر تهديداً لمرونتها وقدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية والحفاظ على سماتها الأساسية.[6] ويفسِّر مفهوم النزعة القومية ظاهرة معارضة أنشطة الجماعات اليمينية المتطرفة في كثير من الحالات وجود الأجانب ونشاطهم وأفكارهم من جهة وأيضًا المواطنين الذين يروجون لما يُنظر إليه على أنه معايير أو ممارسات أو قيم غير أصلية من المواطنين الأصليين المنتمين إلى العرق أو قومية ذاتها. ومن خلال

[5] - Mudde. Cass, *Ideology of the Extreme Right*, Manchester: Manchester University Press, 2000, p169.

[6] - Higham. John, *Strangers in the Land: Patterns of American Nativism, 1860-1925* New Brunswick: Rutgers University Press, 1955.

توسيع نطاق فكرة التجانس الداخلي كما تنعكس في مفهوم النزعة القومية، يؤسس أنصار الأيديولوجية اليمينية المتطرفة أرضية صلبة ومبررًا أخلاقيًا للأعمال التي تمارس ضد "أعداء" الأمة من الداخل.[7]

وفي حين أنّ الأفكار التي تتوافق مع التجانس الداخلي والنزعة القومية توجد في جميع الجماعات اليمينية المتطرفة، وهو ما يشكِّل تعريفًا أولياً لأيديولوجية اليمين المتطرف، فإنّ هناك عناصر أيديولوجية أخرى تعتبر شبه توافقية، وهي موجودة في غالبية الجماعات أو الأحزاب اليمينية المتطرفة، وليست دائمًا مبادئ أساسية تتبناها. ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين. الأولى تشمل المفاهيم المكملة لمنطق التجانس الداخلي من خلال كراهية الأجانب والعنصرية والإقصائية. تتضمن كراهية الأجانب سلوكيات ومشاعر مستمدة من الخوف والكراهية والعداء تجاه المجموعات التي يُنظر إليها على أنها غريبة أو دخيلة، بما في ذلك الأشخاص الذين لديهم اختلافات جنسية وأنماط عيش وسلوكيات مغايرة؛ وتشير العنصرية إلى المشاعر نفسها، ولكن على أسس عنصرية، مثل الاعتقاد بالأهمية القومية والأخلاقية للاختلافات الطبيعية والوراثية بين الأعراق، والاقتناع بأن بعض الأعراق أرقى من غيرها. وأخيرًا، الإقصائية وهي المظهر العملي لهذه المشاعر على المستوى المجتمعي أو على مستوى الدولة. ومن الناحية العملية، يتم استبعاد الغرباء من مجالات محددة في الساحة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مثل سوق العمل والنظام التعليمي والمناطق السكنية وغيرها.[8]

غير أن الملكية الفكرية لليمين المتطرف لا تقتصر على ترسيم الحدود بين الداخليين والخارجيين، بل تسعى أيضًا إلى تشكيل الثقافة السياسية والعلاقات بين

---

[7] - Mudde. Cass, *Populist Radical Right Parties*, op. cit., p 19.

[8] - Miles. Robert & Phizacklea. Annie, "Some Introductory Observations on Race and Politics in Britain", in ed. Robert Mies and Annie Phizacklea, *Racism and Political Action in Britain*, London: Routledge & Kegan Paul, 1979, p 1-27

النظام السياسي والمجتمع. وتشمل هذه العناصر، التي تشكل المجموعة الثانية التي تكاد تكون شبه توافقية، التقارب الدائم تجاه القيم التقليدية، وما يشار إليه بـ "الدولة القوية"، والمشاعر المعادية للديمقراطية.

وفيما يتعلق بالتقارب تجاه القيم التقليدية، فإن التصور الشائع هو أن وجهات النظر الليبرالية اليسارية والمحافظة، تختلف في توجهها الزمني. ففي حين أن وجهات النظر الليبرالية للعالم ذات توجه مستقبلي أو تقدمي، فإن وجهات النظر المحافظة أكثر توجهاً نحو الماضي، وهي بشكل عام مهتمة بالحفاظ على الوضع الراهن.[9] ويمثل اليمين المتطرف نسخة أكثر تطرفاً من النزعة المحافظة، حيث أن رؤيته السياسية عادة ما تبرر التطلع إلى استعادة أو الحفاظ على القيم والممارسات التي تشكل جزءاً من التراث التاريخي المثالي للأمة أو المجتمع العرقي. وفي كثير من الحالات، تساعد هذه الرؤى الموجهة نحو الماضي في صياغة هالة أيديولوجية من الحنين والرومانسية التي تجعل هذه الجماعات جذابة للكثيرين ممن يطمحون إلى استعادة الأيام الزاهية لتسلسل هرمي واضح للقيم والمعايير. وفي حين أن القيم التقليدية توفر تمييزًا مهمًا بين اليمين المتطرف والتيارات السياسية الأخرى، تجدر الإشارة إلى أنها لا تشمل أيديولوجية جميع التنظيمات المتطرفة؛ إذ يكشف الفحص الدقيق أن أجزاء معينة من الموجات الجديدة من الجماعات اليمينية المتطرفة، خاصة تلك التي ظهرت منذ الثمانينيات، لا تلتزم دائمًا بالقيم التقليدية أو تميل إلى التأكيد عليها.[10]

3- المتغيرات الاقتصادية والتّطور التّاريخي لليمين المتطرف:

غالبًا ما يرتبط الصعود الأخير لسياسات اليمين المتطرف في بلدان الشمال أوروبا وأمريكا وحتى اليابان بصعود الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في

[9] - Andrew. Vincent, *Modern Political Ideologies*, Oxford, UK and Cambridge, USA: Blackwell, 1995, pp 55-58.

[10] - Betz. Hans-Georg, "Politics of Resentment: Right-wing Radicalism in West Germany," Comparative Politics, 23, 1990, pp 15-60.

عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. وهناك عدد من أوجه التشابه بين الأحداث الأخيرة وأحداث تلك الفترة السابقة. فكما حدث في الفترة السابقة، تحدث هذه الأحداث في وضع تعاني فيه قطاعات كبيرة من السكان المحليين من انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي والقلق الثقافي؛ وفي ظل التزام النخب بمواصلة السياسات والأيديولوجية التي ساعدت على إثارة الاضطرابات، تعمل نخب اليمين على تعزيز العنصرية والقومية كحصن ضد الأيديولوجيات والسياسات القائمة على الطبقية. وبالاستناد إلى القيم والأيديولوجيات المحافظة التي لطالما كانت تمثل الخطاب الرسمي، فإنها تعمل بنشاط على الترويج لثقافة الغضب والعنف بشأن المكاسب التي حققتها الأقليات والمهاجرين وفقدان المكانة والأمن والآفاق المستقبلية التي يفترض أن يمثلها ذلك بالنسبة للمجموعات التي تشعر بأنها منسية ومهمشة. وفي كلتا الفترتين، انبثقت هذه الجماعات من داخل الأحزاب المحافظة الراسخة وكرد فعل لها؛ ولكنها في الوقت نفسه تحتقر الفساد والفشل الذي تلازم مع سلطة تلك الأحزاب، وتقدم أشكالًا جديدة من التعبئة والمشاركة التي تجمع بين السياسة الانتخابية وسياسة العنف في الشارع.[11]

يفترض العديد من الباحثين أن سياسات اليمين المتطرف، سواء خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أو اليوم، ظهرت كرد فعل على الأنظمة الدولية الليبرالية وعمليات العولمة المرتبطة بها. وهذا أمر غير متفق عليه ومحل جدال مستمر. صحيح أن اليمين المتطرف ظهر في أعقاب فترات العولمة المتسارعة، إلا أن الفكرة القائلة بأن صعود سياسات اليمين المتطرف يحدث في إطار الأنظمة الدولية الليبرالية وكرد فعل عليها تفترض، أن النظام الدولي المعولم هو نظام ليبرالي.

[11] - Anievas, A. (2011). "The international political economy of appeasement": The social sources of British foreign policy during the 1930s. Review of International Studies, 37(2), 601–629. https://doi.org/10.1017/S0260210510000513

اتسمت كلتا الفترتين بتسارع عولمة غير ليبرالية في الأساس تم اتباعها كوسيلة لتجنب إعادة التوزيع والإصلاح في الداخل، وكانت مدفوعة بسياسات مضادة للثورة التي بدأت، أو صعدت من تفكيك الاقتصادات المحلية والسعي المتشدد نحو الأسواق في الخارج. ويُعتقد أن الحركات اليمينية المتطرفة لم تنشأ فقط داخل الأنظمة الدولية المحافظة في الأساس، بل كرد فعل على الأحزاب المحافظة التي بدت عاجزة عن قمع الضغوطات من أسفل طبقات المجتمع التي أنتجتها هذه الأنظمة. لتوضيح ما يمكن أن يميز النظام الدولي الذي صار أكثر ليبرالية نسبيًا، عن النظام الدولي غير الليبرالي، يمكننا مقارنة هاتين الفترتين مع العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة. فخلال هذه العقود تمت إعادة دمج الأسواق المحلية في ما أصبح نتيجة لذلك يمثل بلدان الشمال المهيمنة من خلال السياسات الكينزية التي ضمنت أن حركة الناس والبضائع عبر الحدود خدمت توسع الأسواق الوطنية وتكاملها، ودعمت نظاماً شاملاً للرفاهية والأجور الأعلى في الداخل، وولدت تنمية أكثر توازناً نسبياً وذات توجه داخلي، غير أن هذه الفترة انتهت مع التحول الذي عُرف بالليبرالي الجديد في السبعينيات الذي أدى، بعد ما بدا أنه ثورة عالمية في عام 1968، إلى تسريع عمليات العولمة التي عملت على تفكيك الاقتصادات الوطنية مرة أخرى وإعادة إرساء الجوانب الرئيسية للنظام الدولي الذي كان سائدًا قبل الحرب العالمية الثّانية.[12]

بحلول عام 1968، ظهرت ضغوط مماثلة في جميع أنحاء العالم. في ذلك العام، اجتمعت سلسلة من الانتفاضات والمظاهرات التي هدفت إلى توسيع نطاق الثورة الاجتماعية التي حدثت في سياق الحروب العالمية لتنتج ما بدا أنه ثورة عالمية، شكلت هذه الأحداث نقطة تحول في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي غضون سنوات قليلة، أدخلت الحكومات سياسات ألغت تأميم رأس المال في جميع أنحاء بلدان الشمال وأرست أسس العودة السريعة إلى السمات الأساسية للاقتصاد السياسي

[12] - Anderson, P. (1974). *Passages from antiquity to feudalism*. Verso.

الدولي الذي كان سائدًا قبل الحرب العالمية الثانية. في عام 1978، أدخلت الولايات المتحدة تدابير بعيدة المدى لإلغاء الضوابط التنظيمية التي بدأت عملية تفكيك اقتصادها، وبدأت المملكة المتحدة في التحرك في نفس الاتجاه في عام 1979. وحدثت تغييرات مماثلة في الثمانينيات في فرنسا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا وفي بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والجماعة الأوروبية. وسرعان ما أعادت فكرة العلاج بالصدمة الجذرية من هذه السياسات في بلدان العالم المتقدم الهياكل الرأسمالية الاحتكارية التي كانت تميز اقتصاداتها قبل الحربين العالميتين. ومن بين سمات الاقتصاد السياسي الدولي الذي كان سائدًا قبل الحرب العالمية الثانية التي عادت إلى الظهور من جديد العلاقة التي تبدو متناقضة بين النزعة التجارية الجديدة والليبرالية، وضمان حقوق الملكية الدولية، وليس الوطنية، واستخدام الإمبريالية المباشرة أو غير المباشرة للحفاظ عليها وتوسيع نطاق وصول رأس المال من خلال هدم الحواجز التي أقامتها الحكومات الوطنية، وهذا ما أحدث موجة هائلة من تحركات رأس المال بين الدول.[13]

وقد دعمت صادرات رؤوس الأموال الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت صغيرة نسبيًا، نظامًا عامًا من الرفاهية والمساواة في الدخل وارتفاع الأجور في الداخل. لكن تلك التي ارتبطت بالعولمة أو الليبرالية الجديدة التي بدأت في أواخر السبعينيات كانت في الأساس معادية لليبرالية في طبيعتها: جزء من تحول شامل تضمن تقليص حجم القوى العاملة وإعادة ضبط نشاط الشركات عند مستويات أدنى من أي وقت مضى من الإنتاج والتوظيف. اتجهت الشركات الكبيرة بشكل متزايد إلى شراء الأصول القائمة من خلال عمليات الدمج والاستحواذ بدلاً من بناء أصول جديدة

[13] - Halperin, S. (2004). *War and social change in Modern Europe: The great transformation revisited.* Cambridge University Press.

لتجنب خلق فرص جديدة للاقتصاد.[14] ما أدى إلى منع التخمة وانخفاض الأرباح، ومن خلال زيادة قوة الشركات الكبيرة أدى إلى زيادة التركيز والاحتكار.

واستنادًا إلى السياسات والأفكار الليبرالية الجديدة، روجت المنظمات الرئيسية في النظام الدولي الليبرالي - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية - لسياسات ساعدت على دحر الديمقراطيات الاجتماعية الأوروبية والأميركية. إلى جانب هذه التغييرات جاءت العودة إلى أساليب إنتاج فائض القيمة المطلقة التي ميزت توسع أوروبا في القرن التاسع عشر: تكثيف أنظمة العمل، وخفض الأجور الحقيقية؛ وخفض الحماية الصحية والمعاشات التقاعدية وشبكات الأمان الاجتماعي؛ وتآكل الأمن الوظيفي من خلال إعادة هيكلة العمالة من العمل بدوام كامل وآمن إلى العمل بدوام جزئي وغير آمن. وبحلول أوائل التسعينيات، أدى تحرير الصناعة والأسواق، والتخلي عن ضوابط الصرف، وخصخصة أصول الدولة، وتقليص وظائف الرعاية الاجتماعية، إلى تنامي عدم المساواة، وتزايد الفقر، وانتشار التشرد على نطاق واسع.[15]

في عام 1994، في أعقاب سلسلة من الأزمات، ومع تزايد الضغوطات من الأسفل، أطلقت عناصر يمينية متطرفة داخل الحزب الجمهوري ثورة. وعلى غرار الثورة الفاشية في سنوات ما بين الحربين العالميتين، كانت هذه ثورة سياسية وثقافية وليست اجتماعية واقتصادية. كان هدفها السياسي هو تقويض المؤسسات الديمقراطية وضمان أغلبية جمهورية دائمة من خلال الاستيلاء على المجالس التشريعية للولايات، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية في الكونجرس، وإصدار تشريعات قمع الناخبين التي تستهدف غير البيض. وكان هدفها الثقافي هو استمالة الناخبين إلى الاستبداد من خلال البناء على ما يسمى بالاستراتيجية الجنوبية للحزب الجمهوري التي سعت، بدءًا

[14] - Hobsbawm, E. (1968). *Industry and empire*. Weidenfeld and Nicolson.

[15] - Hunt, L. (2010). "The French revolution in global context." In D. Armitage & S. Subrahmanyam (Eds.), *The age of revolutions in global context,* c. 1760–1840, pp. 20–36.

من أواخر الستينيات، إلى استقطاب الطبقة العاملة البيضاء وغيرها من الأمريكيين الذين شعروا بالتهديد من التوسع الديموغرافي والثقافي لغير البيض.

وقد بلغت هذه الثورة ذروتها بعد انتخاب باراك أوباما في عام 2008. وبدا أن انتخاب أوباما، و15 مليون ناخب جديد ساعدوا في انتخابه، ينذر بأغلبية عظمى ديمقراطية جديدة في مجلس الشيوخ الأمريكي. وردًا على ذلك، أطلق الحزب الجمهوري "مشروع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية" بهدف الفوز بالمجالس التشريعية الرئيسية في الولايات المتأرجحة في عام 2010، وبالتالي السيطرة على إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية العشرية التي تلي التعداد السكاني وقد نجح هذا المشروع في إعادة الأغلبية الجمهورية إلى المجالس التشريعية للولايات في هذه الولايات الحاسمة، ثم شرعت هذه الأغلبية في إعادة رسم خرائط دوائر الكونجرس بحيث يتم تجميع أكبر عدد ممكن من الناخبين السود والديمقراطيين في أقل عدد ممكن من الدوائر الانتخابية.[16] وقد أدت عملية إعادة التقسيم هذه، إلى جانب التشريعات المستمرة لقمع الناخبين، إلى خلق ما أصبح فيما بعد "قاعدة" ترامب من الناخبين المحافظين البيض الأكبر سنًا الذين أصبحوا قادرين الآن على انتخاب مرشحين لمناصب الولايات والمناصب الوطنية، بما في ذلك ثوار حزب الشاي، ومنظري اليمين البديل، والقوميين البيض، ومنظري نظرية المؤامرة. خلال السنوات الست المتبقية من إدارة أوباما، كانت هناك حملة شعبوية قومية متزايدة العدوانية سعت إلى ربط السياسات الاقتصادية المحافظة بالقومية البيضاء، وتركيز الاستياء الناشئ عن السياسات الليبرالية الجديدة على غير البيض والمهاجرين، وتشجيع المشاعر المعادية للديمقراطية من خلال الترويج لفكرة أن البيض يفقدون السلطة بسبب اتساع قاعدة الناخبين من المجموعات التي حصلت

[16] - Hunt, T. (2004). *Building Jerusalem. The rise and fall of the Victorian city*. Metropolitan Books.

على حقوقها أو تم تمكينها حديثًا (العمال والأقليات والمهاجرين) ومطالب النساء والعمال والمهاجرين.

وخلافًا لسنوات ما بين الحربين العالميتين، فإن المكاسب التي حققتها الطبقات العاملة بعد الحرب العالمية الثانية قد حدثت في سياق توسع الاقتصادات المحلية والطبقات الوسطى. ولكن بحلول عام 2008، كان العمال قد عانوا من ركود الأجور وارتفاع مستويات الديون على مدى عقدين من الزمن، وزاد الانكماش من قيمة الديون بينما قلل من قدرة المدينين على سدادها.

وقد دعمت صادرات رؤوس الأموال الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت صغيرة نسبيًا، نظامًا عامًا من الرفاهية والمساواة في الدخل وارتفاع الأجور في الداخل. لكن تلك التي ارتبطت بالعولمة أي الليبرالية الجديدة التي بدأت في أواخر السبعينيات كانت في الأساس معادية لليبرالية في طبيعتها: جزء من تحول شامل تضمن تقليص حجم القوى العاملة وإعادة ضبط نشاط الشركات عند مستويات أدنى من أي وقت مضى من الإنتاج والتوظيف. اتجهت الشركات الكبيرة بشكل متزايد إلى شراء الأصول القائمة من خلال عمليات الدمج والاستحواذ بدلاً من بناء أصول جديدة لتجنب خلق قدرات جديدة.[17] ما أدى إلى منع التخمة وانخفاض الأرباح، ومن خلال زيادة قوة الشركات الكبيرة أدى إلى زيادة التركيز والاحتكار. واستنادًا إلى السياسات والأفكار الليبرالية الجديدة، روجت المنظمات الرئيسية في النظام الدولي الليبرالي - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية - لسياسات ساعدت على دحر الديمقراطيات الاجتماعية الأوروبية والأميركية. إلى جانب هذه التغييرات جاءت العودة إلى أساليب إنتاج فائض القيمة المطلقة التي ميزت توسع أوروبا في القرن التاسع عشر: تكثيف أنظمة العمل، وخفض الأجور الحقيقية؛ وخفض الحماية الصحية

[17] - Hobsbawm, op. cit.

والمعاشات التقاعدية وشبكات الأمان الاجتماعي؛ وتآكل الأمن الوظيفي من خلال إعادة هيكلة العمالة من العمل بدوام كامل وآمن إلى العمل بدوام جزئي وغير آمن.

يمكن وضع صعود سياسات اليمين المتطرف في إطار الفترة الطويلة للسياسة المحافظة مع التركيز بشكل خاص على نقاط الانحراف الرئيسية في القرن التاسع عشر الطويل (1789-1914) وحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية: المد الأحمر العالمي المتصاعد خلال الكساد الكبير في الفترة 1873-1896، والثورات العالمية عام 1968. ونجحت هذه الضغوط في توحيد الليبراليين والمحافظين حول سياسات دفعت الهياكل السياسية والاقتصادية نحو اليمين.

كان السياق الذي ظهرت فيه الحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة بعد سبعينيات القرن التاسع عشر ثم سبعينيات القرن العشرين، وتكوين القوى والمصالح الطبقية التي شكلت هذا السياق، متشابهين إلى حد كبير. فقد ظهرت في إطار أنظمة دولية آخذة في العولمة أصبحت ذات طبيعة معادية لليبرالية على نحو متزايد، واتسمت بعمليات الاندماج والاستحواذ بدلًا من التوسع في القدرة الإنتاجية، وباتساع التفاوتات. وقد سبق هذا الاتجاه عدد من التطورات أو كان نتيجة لعدد من التطورات. الأول هو حدوث الأزمات الناجمة عن الحرب والكساد والركود و/أو تضييق فرص توسع رأس المال؛ والتي بدا أنها، بالاقتران مع الضغوط المتزايدة، وربما الثورية، من الأسفل، تهدد الجوانب الأساسية للنظام الرأسمالي. ثانياً، استجابت النخب من جميع الأحزاب الرئيسية لهذه الضغوط من خلال التوحد حول سياسات دفعت الاقتصادات نحو اليمين وعملت على تكثيف التحديات من الأسفل. وأخيرًا، أطلقت العناصر المحافظة ثورة سعت إلى الحفاظ على سلطتها من خلال تقويض المؤسسات الديمقراطية ودمج عناصر من السكان الذين كانوا يعانون من انعدام الأمن الاقتصادي نتيجة العولمة المناهضة لليبرالية في هذه الثورة.

كانت العولمة التي اتسمت بها كلتا الفترتين مدفوعة بالقيم والمذاهب المحافظة والمضادة للثورة. فقد أدى الكساد الكبير الذي بدأ في سبعينيات القرن التاسع عشر

إلى تسريع صعود المد الاشتراكي العالمي، وردًا على ذلك، توحدت النخب حول سياسات أدت إلى زيادة الاحتكار والتقييد وعدم المساواة مما أدى إلى تكثيف الضغوط من الأسفل. وأدى ذلك إلى صعود حركات اليمين المتطرف التي هدفت إلى الحفاظ على السياسات التي ولّدت هذه التوترات وجعلها دائمة من خلال المؤسسات والفاشية التي عززت الاحتكار والامتيازات وقيدت (أو دمرت) الديمقراطية البرلمانية. في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، دعمت السياسات الليبرالية التي طُرحت في الشمال العالمي توسع الأسواق المحلية، والتنمية الأكثر توازنًا وتوجّهًا داخليًا، وارتفاع الأجور، ونمو الطبقات الوسطى. غير أن الأحداث الثورية التي وقعت في عام 1968 - التي أشعلتها الحرب والمطالبة بتوسيع نطاق الحقوق المدنية - بدأت منعطفًا أدى إلى العودة إلى السمات المرتبطة بالاقتصاد الدولي الذي كان سائدًا قبل الحرب. وبلغ ذلك ذروته في أزمة عام 2008. في الولايات المتحدة، ومع فقدان ملايين الأمريكيين لوظائفهم ومدخراتهم ومنازلهم، تحركت إدارة أوباما لتحقيق الاستقرار والحفاظ على النظام المالي الذي ولّد الأزمة؛ وفي مواجهة الضغوط المتزايدة من الأسفل، شن المحافظون حربًا ثقافية شرسة وهجومًا على المؤسسات الديمقراطية.

وباختصار، ظهرت سياسات اليمين المتطرف، سواء في أوروبا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين أو بعد السبعينيات، خلال فترات اتسمت بتسارع عولمة غير ليبرالية ومضادة للثورة في جوهرها، عملت على مدار عقود على تقييد الأسواق المحلية والفرص الاقتصادية، وفاقمت من عدم المساواة، وساهمت في استقطاب المجتمعات. وفي مواجهة الضغوطات المتزايدة من الأسفل، وفشل الأحزاب المحافظة القائمة في احتوائها، سعت النخب إلى الحفاظ على السياسات المحافظة وسياسات السوق الحرة من خلال النداءات القومية والعنصرية المفرطة التي وجهت إلى أولئك الذين شعروا بأنهم مهملون ومهمشون من قبل الأحزاب القائمة، ومن خلال الهجوم على المؤسسات الديمقراطية.

خاتمة:

في حين يُفترض في كثير من الأحيان أنّ سياسات اليمين المتطرف تنشأ في إطار النظم الدولية الليبرالية وكرد فعل لها، فإن تاريخ السياسة العالمية الحديثة يشير إلى أن هذا الافتراض مضلل. فالأنظمة الدولية التي ظهرت في إطارها السياسات اليمينية المتطرفة، سواء خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين أو في السبعينيات، اتسمت بعمليات العولمة. لكن هذه العولمة كانت عولمة مدفوعة بسياسات عملت على تفكيك الأسواق الوطنية وإجحاف شرائح كبيرة من السكان المحليين. في تاريخ الرأسمالية، كانت هناك فترات عملت فيها عولمة رأس المال على توسيع الأسواق الوطنية ودعمت نظامًا عامًا للرفاهية والأجور المرتفعة في الداخل، وفترات عملت فيها العولمة على تفكيك الأسواق المحلية وزيادة عدم المساواة. إن إدماج الاقتصادات وتفكيكها وإعادة إدماجها هي جزء من صراع سياسي حول توزيع تكاليف وفوائد الرأسمالية الصناعية التي بدأت مع تحرير العلاقات الاقتصادية وإعادة تنظيمها في نهاية القرن الثامن عشر. وهو صراع مستمر حتى اليوم. إن القراءة المتأنية لهذا الصراع، ولطبيعة الدولة والهياكل الدولية التي تشكلت على أساسه، قد تقدم رؤى مهمة حول القوى التي تعمل في صعود (مرة أخرى) الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة والتغييرات اللازمة لإعادتها إلى التراجع.

مكتبة البحث

1. Anderson, P. *Passages from antiquity to feudalism*. Verso. 1974.
2. Andrew. Vincent, *Modern Political Ideologies*, Oxford, UK and Cambridge, USA: Blackwell, 1995.
3. Anievas, A. "The international political economy of appeasement": The social sources of British foreign policy during the 1930s. Review of International Studies, 37(2), 601–629. https://doi.org/10.1017/S0260210510000513. 2011
4. Betz. Hans-Georg, "Politics of Resentment: Right-wing Radicalism in West Germany," Comparative Politics, 23, 1990.
5. Hainsworth. Paul, "Introduction to the Extreme Right," in Paul Hainsworth ed. The Politics of the Extreme Right: From the Margins to the Mainstream, London: Pinter, 2000.
6. Halperin, S. *War and social change in Modern Europe: The great transformation revisited*. Cambridge University Press. 2004
7. Higham. John, *Strangers in the Land: Patterns of American Nativism, 1860-1925* New Brunswick: Rutgers University Press, 1955.
8. Hobsbawm, E. *Industry and empire*. Weidenfeld and Nicolson. 1968.
9. Hunt, L. "The French revolution in global context." In D. Armitage & S. Subrahmanyam (Eds.), *The age of revolutions in global context,* c. 1760–1840, 2010.

10. Hunt, T. Building Jerusalem. The rise and fall of the Victorian *city*. Metropolitan Books. 2004.
11. Miles. Robert & Phizacklea. Annie, "Some Introductory Observations on Race and Politics in Britain", in ed. Robert Mies and Annie Phizacklea, *Racism and Political Action in Britain*, London: Routledge & Kegan Paul, 1979.
12. Mudde. Cass, *Ideology of the Extreme Right*, Manchester: Manchester University Press, 2000.
13. Mudde. Cass, *Populist Radical Right Parties*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
14. Smith Anthony D., *Nationalism and Modernism: A Critical Survey of Recent Theories of Nations and Nationalism*, London: Routledge, 1998.